

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

08 سبتمبر 2022





## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

1



حقوق الإنسان في الصحافة

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

## المملكة تدين وتستنكر الهجوم الإرهابي الذي استهدف نقطة أمنية في أبين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 صفر 1444هـ - 08 سبتمبر 2022م

<https://www.alriyadh.com/1970676>

أعربت وزارة الخارجية عن إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها الشديد للهجوم الإرهابي الذي استهدف نقطة أمنية في مديرية أحور بمحافظة أبين في الجمهورية اليمنية، وأدى إلى استشهاد وإصابة عدد من أفراد الحزام الأمني. وأكدت الوزارة رفض المملكة التام لجميع الأعمال الإرهابية التي تستهدف الأجهزة الأمنية والاستقرار في المنطقة. كما عبرت الخارجية عن خالص تعازي المملكة ومواساتها لأسر الشهداء، وتمنياتها بالشفاء العاجل لجميع المصابين، والأمن والاستقرار للحكومة والشعب اليمني الشقيق.

## تقديم ملف ترشيح المملكة لاستضافة معرض إكسبو الدولي 2030 في الرياض

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 صفر 1444هـ - 08 سبتمبر 2022م

<https://www.alriyadh.com/1970739>

قام وفد برئاسة معالي الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية لمدينة الرياض الأستاذ فهد الرشيد، اليوم في باريس، بتقديم ملف ترشيح المملكة لاستضافة معرض إكسبو الدولي 2030 في الرياض لأمين عام المكتب الدولي للمعارض السيد ديمتري كيركينترس، برفقة ممثلي المملكة لدى المكتب وفريق الرياض إكسبو 2030، وذلك حسبما أعلنت الهيئة الملكية لمدينة الرياض عبر حسابها الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر". وقد أعلنت المملكة العربية السعودية اليوم، عن تقديمها بطلب رسمي إلى المكتب الدولي للمعارض BIE الهيئة المنظمة لمعرض إكسبو الدولي) لاستضافة معرض إكسبو 2030 في مدينة الرياض تحت شعار "حقبة التغيير: المضي بكوئنا نحو استشراف المستقبل" في الفترة من 1 أكتوبر 2030م إلى 1 أبريل 2031م. الجدير بالذكر أن معارض إكسبو الدولية تقام منذ عام 1851م، وتشكل أكبر منصة عالمية لتقديم أحدث الإنجازات والتقنيات، والترويج للتعاون الدولي في التنمية الاقتصادية والتجارة والفنون والثقافة، ونشر العلوم والتقنية.

## "الأحوال": بطاقة الهوية الوطنية وسجل الأسرة هي المستند الرسمي لإثبات الشخصية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 05 صفر 1444 هـ - 01 سبتمبر 2022م  
<https://www.alriyadh.com/1969407>

أكدت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية على أن بطاقة الهوية الوطنية هي المستند الرسمي لإثبات الشخصية للمواطنين والمواطنات، وسجل الأسرة لإثبات هوية أفراد الأسرة المضافين فيه. وقال المتحدث الرسمي للأحوال المدنية محمد الجاسر إن على المواطنين والمواطنات حمل وثائقهم بصفة مستمرة سواء كانت البطاقة البلاستيكية أو الرقمية، داعياً المواطنين إلى إبراز وثائقهم إلى رجال السلطة العامة عند طلبها أو إجراء المعاملات الرسمية التي تستدعي ذلك لكونها المستند الرسمي لإثبات الشخصية بالنسبة لبطاقة الهوية الوطنية للمواطنين والمواطنات، وسجل الأسرة في إثبات الهوية لأفراد الأسرة. وأوضح أنه لا يوجد مشاهد أو وثائق صادرة من الأحوال المدنية لإثبات الشخصية غير بطاقة الهوية الوطنية وسجل الأسرة، مبيناً أن المشاهد التي كانت تفيد بوجود معاملة لدى الأحوال المدنية قد ألغيت ولا يتعدّ بها. ونوّه المتحدث بدور المواطن واستشعاره لواجبه النظامي وحرصه على اتباع الأنظمة والتعليمات لما في ذلك من تحقيق المصلحة التي يعود نفعها عليه وعلى مجتمعة.



## نقل العامل دون النظر للمقابل المالي المتأخر

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 صفر 1444 هـ - 08 سبتمبر 2022م  
<https://www.al-madina.com/article/804064>

نفتت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من خلال منصة «قوى» المرحلة الثانية من تعديل آلية الانتقال الوظيفي للعامل وذلك على منشآت القطاع الخاص كافة بعد استكمال المرحلة الأولى والتي أتاحت التعديل في آلية الانتقال على المنشآت الفردية فقط. وبموجب ذلك سيتم نقل العامل إلى صاحب عمل جديد دون النظر إلى المقابل المالي المتأخر وفق آلية تصب بمصلحة جميع الأطراف. وجاءت المرحلة الثانية امتداداً لتطوير سياسات وخدمات الوزارة بما يتماشى مع مستهدفات إستراتيجية سوق العمل ورفع كفاءته ومستوى الحقوق العمالية. وتقتضي هذه الآلية: «تمكين العامل من الانتقال إلى صاحب عمل جديد دون انتقال المقابل المالي غير المسدد من صاحب العمل السابق قبل الانتقال وبقائها عليه، مع مطالبة صاحب العمل الجديد بدفع المقابل المالي من تاريخ انتقال العامل إليه»، ويصب تطبيق هذه المرحلة في صالح جميع الأطراف من خلال إيقاف تراكم المبالغ غير المسددة على صاحب العمل الحالي، وعدم تحميل صاحب العمل الجديد عبء مديونية تلك المبالغ لفترة سابقة لم يستفد فيها من خدمات العامل، وأيضاً الإسهام في تحسين رحلة العامل ورفع مستوى مرونة إجراءات الانتقال الوظيفي بين المنشآت لخلق سوق عمل جاذب.

سوق العمل  
6.5 مليون وافد  
51 ألف عامل يستفيدون من تحسين العلاقة التعاقدية  
30 ألف منشأة تستفيد من تحسين العلاقة التعاقدية  
2.3 مليون سعودي بالقطاع الخاص



## «المكافحة» تواجه الشبكات الإجرامية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 صفر 1444 هـ - 08 سبتمبر 2022م  
<https://www.al-madina.com/article/804061>

عقدت «المديرية العامة لمكافحة المخدرات»، أمس، ورشة عمل مع أصحاب الفضيلة رؤساء «المحاكم الجزائية» في وزارة العدل لمناقشة أبرز التحديات والوقوف على أفضل الممارسات الكفيلة بالتصدي لشبكات تهريب وترويج المخدرات عامة، ومخدر الشبو خاصة. وناقش المجتمعون في الورشة طرق مواجهة الشبكات الإجرامية التي تستهدف مقدرات الوطن وشبابه بالمخدرات، إضافة إلى المخاطر الأمنية والآثار الاجتماعية والصحية المترتبة على تعاطي المواد المخدرة التي تقود المتعاطي إلى ارتكاب جرائم بشعة.



## أدان الإرهاب والتدخلات الإيرانية.. ورحب بنتائج قمة جدة وبمبادرة

رئيس الوزراء العراقي

«الوزاري الخليجي»: جهود لتنفيذ رؤية خادم الحرمين

الشريفين لتعزيز العمل المشترك

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 صفر 1444 هـ - 08 سبتمبر 2022م  
<https://www.okaz.com.sa/news/local/2114125>

عقد أصحاب السمو والمعالي والسعادة وزراء خارجية دول مجلس التعاون - (الأربعاء) 7 سبتمبر 2022 - في مقر الأمانة العامة بالرياض، الدورة 153 للاجتماع الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، برئاسة وزير الخارجية رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله، ومشاركة وزير الدولة بالإمارات العربية المتحدة خليفة شاهين المرر، ووزير الخارجية بمملكة البحرين الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، ووزير الخارجية بسلطنة عمان بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة

5

قطر الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، و وزير الخارجية بدولة الكويت الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد الصباح، و الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف. و صدر عن الاجتماع البيان التالي:

هنأ المجلس الوزاري المملكة العربية السعودية بنجاح موسم الحج لهذا العام، وأعرب عن تقديره للجهود والتسهيلات الكبيرة التي قدمتها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - من أجل رعاية حجاج بيت الله الحرام والمعتمرين والزائرين للأماكن المقدسة في المملكة، والتنظيم المميز لحج عام 1443هـ، وتمكين ضيوف الرحمن من أداء المناسك في بيئة صحية آمنة خالية من الأوبئة وفق ما تقتضيه الضوابط والمعايير الصحية العالمية.

وأشاد المجلس الوزاري بنتائج لقاء خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جوزيف بايدن، ولقاء ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، مع الرئيس الأمريكي، خلال زيارته إلى المملكة العربية السعودية يومي 15 و 16 يوليو 2022 بمدينة جدة، بدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين.

وأكد المجلس أهمية تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في البيان الختامي للقمم الخليجية الأمريكية بمدينة جدة في 16 يوليو 2022، والتي تأتي امتداداً للقمم الخليجية - الأمريكية السابقة المنعقدة في كامب دايفيد في 14 مايو 2015، وفي الرياض 21 أبريل 2016 و 21 مايو 2017.

كما رحب المجلس بنتائج قمة جدة للأمن والتنمية لدول مجلس التعاون والأردن ومصر والعراق والولايات المتحدة الأمريكية التي عقدت في المملكة العربية السعودية في 16 يوليو 2022. واستعرض المجلس الوزاري مستجدات العمل الخليجي المشترك، وتطورات القضايا السياسية إقليمياً ودولياً، على النحو التالي:

تعزيز العمل الخليجي المشترك:

1. اطلع المجلس الوزاري على ما تقوم به اللجان العاملة في إطار مجلس التعاون من جهود لتنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك في جميع المجالات.

2. أخذ المجلس علماً بالاجتماعات التي عقدتها اللجان الوزارية واللجان الفنية منذ عقد دورته (152) المتعلقة بتطوير العمل الخليجي المشترك وتنفيذ قرارات مقام المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الـ42.

مكافحة الإرهاب:

3. أكد المجلس الوزاري على مواقف مجلس التعاون الثابتة تجاه الإرهاب ونبذته لكافة أشكال العنف والتطرف، والتزام الدول الأعضاء بمواصلة جهودها ضمن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، والجهود الدولية والإقليمية ضد كافة التنظيمات الإرهابية المتطرفة وتجييف منابع تمويلها.

4. أكد المجلس ووقوف دول المجلس ومساندتها لكل ما تتخذه المملكة العربية السعودية من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها والتصدي لكل من تسوّل له نفسه المساس بأمنها واستقرارها وسلامة المواطنين والمقيمين على أراضيها، مشيداً بكفاءة وقدرة الأجهزة الأمنية المختصة في المملكة في التعامل مع أحد العناصر المطلوبة أمنياً في مدينة جدة، الذي فجر نفسه وأدى إلى إصابة عدد من رجال الأمن.

5. رحب المجلس بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية استهداف ومقتل زعيم تنظيم القاعدة الإرهابي أيمن الظواهري، الذي يعد من قيادات الإرهاب التي تزعمت التخطيط والتنفيذ لعمليات إرهابية في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من دول العالم الأخرى قتل إثرها الآلاف من الأبرياء من مختلف الجنسيات والأديان، مؤكداً أهمية تعزيز التعاون وتضافر الجهود الدولية لمحاربة آفة الإرهاب واجتثاثها، داعياً جميع الدول للتعاون في هذا الإطار لحماية الأبرياء من التنظيمات الإرهابية.

6. أدان المجلس الهجوم الإرهابي على مسجد في هرات في 2 سبتمبر 2022، والهجوم الإرهابي على مسجد في كابل في

17 أغسطس 2022، وكافة العمليات الإرهابية التي تتعرض لها جمهورية أفغانستان الإسلامية التي تستهدف المدنيين الأبرياء والمنشآت المدنية كالمدارس ودور العبادة والمستشفيات والتأكيد على تضامن مجلس التعاون مع جمهورية أفغانستان في محاربة كافة التنظيمات الإرهابية، وتعزيز الأمن والاستقرار في أراضيها.

7. أدان المجلس الهجوم الإرهابي الذي استهدف حافلات نقل ركاب في العاصمة الصومالية مقديشو في 2 سبتمبر 2022، والهجوم الذي استهدف فندقاً في العاصمة الصومالية مقديشو في 19 أغسطس 2022، وأدى إلى سقوط قتلى وجرحى، مؤكداً وقوفه مع الشعب الصومالي الشقيق لمكافحة العنف والإرهاب.

الاحتلال الإيراني للجزر الـ3 التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة:

8. أكد المجلس الوزاري على مواقف وقرارات مجلس التعاون الثابتة الراضية لاستمرار احتلال إيران لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الـ3 طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، مؤكداً دعم سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الـ3 ومياها الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أراضي دولة الإمارات، واعتبار أي ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران في الجزر الـ3 باطلة ولاغية وليست ذات أثر على حق سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الـ3. ودعا المجلس الوزاري إيران للاستجابة لمساعي دولة الإمارات لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. القضية الفلسطينية:

9. أكد المجلس الوزاري على مواقف دول المجلس الثابتة من القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، ودعمها قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حقوق اللاجئين، وفق مبادرة السلام العربية وحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ودعا المجتمع الدولي والدول المؤثرة لبذل المزيد من الجهود لاستئناف عملية السلام والمفاوضات بين إسرائيل والجانب الفلسطيني.

10. أدان المجلس الوزاري اقتحام باحات المسجد الأقصى المبارك، من قبل المستوطنين الإسرائيليين في خرقٍ خطير للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، وانتهاكٍ لقدسيتها المسجد الأقصى المبارك واستفزاز لمشاعر المسلمين، مؤكداً أن الانتهاكات والاعتداءات المتواصلة على المقدسات يفاقم التوتر ويدفع بالأوضاع إلى دوامة عنف مستمرة.

11. أعرب المجلس الوزاري عن إدانته واستنكاره للهجمات التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة، وأكد المجلس على وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق، مطالباً المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته لإنهاء التصعيد، وتوفير الحماية اللازمة للمدنيين، وبذل كافة الجهود لإنهاء هذا الصراع.

12. أدان المجلس الوزاري الإغلاق الإسرائيلي التعسفي لسبع منظمات حقوقية وأهلية في مدينة رام الله الفلسطينية، مطالباً مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن بتحمل مسؤولياتهما وتوفير الحماية الضرورية الفاعلة التي أقرتها الشرعية الدولية لفلسطين.

إيران:

13. أكد المجلس الوزاري على مواقف مجلس التعاون وقراراته الثابتة بشأن العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مؤكداً ضرورة التزامها بالمبادئ المبنية على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بشأن العلاقات بين الدول، بما في ذلك مبادئ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، ونبذ الإرهاب والطائفية.

14. أكد المجلس الوزاري ضرورة أن تشمل مفاوضات الملف النووي الإيراني، وأية مفاوضات مستقبلية مع إيران، معالجة سلوكها المزعج لاستقرار المنطقة، ورعايتها للإرهاب والمليشيات الطائفية، وبرنامجهما الصاروخي، وسلامة الملاحة الدولية والمنشآت النفطية. كما أكد على ضرورة مشاركة دول المجلس في تلك المفاوضات وجميع المباحثات والاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة بهذا الشأن.

اليمن:

15. أكد المجلس الوزاري دعمه الكامل لمجلس القيادة الرئاسي والكيانات المساندة له لتمكينه من ممارسة مهماته في تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، ودعا الحوثيين للاستجابة إلى الدعوة التي وجهها مجلس القيادة الرئاسي، للبدء في التفاوض تحت إشراف الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي، وفقاً للمرجعيات المتمثلة في المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن 2216، بما يحفظ لليمن الشقيق سيادته ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله.

16. أشاد المجلس الوزاري بالزيارات التي قام بها فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي في الجمهورية اليمنية مؤخراً إلى عدد من دول المنطقة ولقاء فخامته بأصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة هذه الدول وتأكيدهم على مساندة مجلس القيادة الرئاسي اليمني في ممارسة مهامه، ودعمهم جهوده لاستعادة السلطة الشرعية وتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية في اليمن وتلبية تطلعات شعبه الكريم.

17. جدد المجلس الوزاري دعمه لجهود الأمم المتحدة التي يقودها مبعوثها الخاص إلى اليمن هانز جرونديج، وجهود المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن تيم ليندركينغ، للتوصل إلى الحل السياسي وفقاً للمرجعيات الـ3، وأشاد بتمسك الحكومة اليمنية بالهدنة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة وتمديدتها لشهرين إضافيين حتى الثاني من أكتوبر 2022، داعياً إلى ممارسة ضغط دولي على الحوثيين لرفع الحصار عن مدينة تعز وفتح المعابر الإنسانية فيها، كما نصت على



ذلك الهدنة الأممية، مثنياً جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن في تعزيز الالتزام بالهدنة وذلك تماشياً مع مبادرة المملكة العربية السعودية المعلنة في مارس 2021، لإنهاء الأزمة في اليمن والوصول إلى حل سياسي شامل.

18. أعرب المجلس الوزاري عن استنكاره للهجوم المسلح الواسع الذي شنته مليشيا الحوثي مؤخراً على منطقة الضباب غرب مدينة تعز، في خرق واضح لوقف إطلاق النار والهدنة المعلنة، ودعا المبعوث الأممي إلى اليمن إلى اتخاذ موقف حازم تجاه ممارسة الحوثيين الاستفزازية التي تتعارض مع جهود الأمم المتحدة ودول المنطقة لإحلال السلام في اليمن.

19. دعا المجلس الوزاري طرفي اتفاق الرياض إلى استكمال تنفيذ ما تبقى من بنود الاتفاق، وتقديم الدعم للحكومة اليمنية لممارسة أعمالها وانطلاق عجلة التنمية في المناطق المحررة.

20. أشاد المجلس الوزاري بإعلان المملكة العربية السعودية، حزمة من المشاريع التنموية الحيوية لدعم الجمهورية اليمنية، ينفذها البرنامج السعودي للتنمية وإعمار اليمن، شملت (17) مشروعاً تنموياً في قطاعات الطاقة، والنقل، والتعليم، والمياه، والصحة، وبناء مؤسسات الدولة، بقيمة (400) مليون دولار، إضافةً إلى (200) مليون دولار أمريكي لتوفير المشتقات النفطية لتشغيل محطات الكهرباء، لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية للشعب اليمني الشقيق ورفع معاناته.

21. جدد المجلس الوزاري التأكيد على أهمية قيام الدول الشقيقة والصديقة بالمشاركة في تقديم الدعم الاقتصادي والإنساني والتنموي للجمهورية اليمنية، لرفع المعاناة عن الشعب اليمني الشقيق.

22. أشاد المجلس الوزاري بالإنجازات التي حققها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وبالمشاريع التنموية التي ينفذها البرنامج السعودي للتنمية وإعمار اليمن، وبالدعم الإنساني الذي يقدمه مكتب تنسيق المساعدات الإغاثية والإنسانية المقدمة من مجلس التعاون للجمهورية اليمنية، وبما تقدمه كافة دول المجلس من مساعدات إنسانية وتنموية لليمن تجاوزت (35) مليار دولار، وأشاد المجلس الوزاري بجهود المشروع السعودي لنزع الألغام (مسام) لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام الذي تمكن منذ تشييده في يونيو 2018، من نزع أكثر من (357.000) لغم وذخيرة وعبوة ناسفة زرعتها مليشيات الحوثي بشكل عشوائي.

23. أدان المجلس الوزاري استمرار تدخلات إيران في الشؤون الداخلية لليمن، وتهريب الخبراء العسكريين، والأسلحة إلى مليشيات الحوثي في مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن 2216، و2231، و2624، منوهاً بإعلان الحكومة البريطانية بتاريخ 7 يوليو 2022، مصادرتها شحنات أسلحة وصواريخ متطورة إيرانية الصنع في المياه الدولية جنوب إيران، بتاريخ 28 يناير، و25 فبراير 2022، تضمنت (358) صاروخاً (أرض - جو)، و(351) محركاً لصواريخ كروز يصل مداها إلى 1000 كيلو متر، كانت متجهة للحوثيين، مؤكداً على أهمية منع تهريب الأسلحة إلى الميليشيات الحوثية التي تهدد حرية الملاحة البحرية والتجارة العالمية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر.

العراق:

24. أكد المجلس الوزاري على مواقفه وقراراته الثابتة بشأن العراق، مؤكداً أهمية الحفاظ على سلامة وحدة أراضيه وسيادته الكاملة وهويته العربية ونسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية، ومساندته لمواجهة الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة وتعزيز سيادة الدولة وإنفاذ القانون.

25. رحب المجلس بالاتفاقيات التي تم توقيعها على هامش قمة جدة للأمن والتنمية، في 16 يوليو 2022، لربط شبكات الكهرباء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والمملكة العربية السعودية مع العراق.

26. تابع المجلس تطورات الأوضاع في العراق وأكد دعمه لكل ما من شأنه إنهاء حالة التصعيد الحالية، معرباً عن تعازيه لأسر الضحايا والشهداء العاجل للمصابين، داعياً إلى تغليب لغة الحوار والمصلحة الوطنية على أي اعتبارات أخرى لتجاوز الوضع الراهن الذي يمثل خطورة على استقرار العراق. وأكد على أهمية المحافظة على النسيج الاجتماعي وإحلال السلم والاستقرار، وحماية المواطنين وحقوقهم والممتلكات العامة والخاصة. متمنياً للعراق وشعبه الشقيق كل التقدم والازدهار والتنمية الاقتصادية.

27. رحب المجلس بمبادرة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، التي حثت القوى السياسية على مواجهة الأزمات والخلافات بروح الحوار الوطني تحت سقف الوطن الواحد، والتخلي بالحكمة في معالجة الأحداث.

28. أدان المجلس الاعتداءات الخارجية المتكررة التي تتعرض لها جمهورية العراق، والتي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار فيها، مؤكداً وقوف دول المجلس صفاً واحداً إلى جانب العراق الشقيق، ومشدداً على ضرورة احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

29. جدد المجلس دعمه قرار مجلس الأمن رقم 2107 (2013)، بشأن إحالة ملف الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني إلى بعثة الأمم المتحدة (UNAMI)، وأعرب عن التطلع لاستمرار العراق بالتعاون لضمان تحقيق تقدم في هذه الملفات، ودعوة العراق والأمم المتحدة لبذل أقصى الجهود بغية التوصل إلى حل تجاه هذا الملفات، ولاسيما استكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة 162.

العراق:

24. أكد المجلس الوزاري على مواقفه وقراراته الثابتة بشأن العراق، مؤكداً أهمية الحفاظ على سلامة وحدة أراضيه وسيادته الكاملة وهويته العربية ونسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية، ومساندته لمواجهة الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة وتعزيز سيادة الدولة وإنفاذ القانون.

25. رحب المجلس بالاتفاقيات التي تم توقيعها على هامش قمة جدة للأمن والتنمية، في 16 يوليو 2022، لربط شبكات الكهرباء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والمملكة العربية السعودية مع العراق.

26. تابع المجلس تطورات الأوضاع في العراق وأكد دعمه لكل ما من شأنه إنهاء حالة التصعيد الحالية، معرباً عن تعازيه لأسر الضحايا والشهداء العاجل للمصابين، داعياً إلى تغليب لغة الحوار والمصلحة الوطنية على أي اعتبارات أخرى لتجاوز الوضع الراهن الذي يمثل خطورة على استقرار العراق. وأكد على أهمية المحافظة على النسيج الاجتماعي وإحلال السلم والاستقرار، وحماية المواطنين وحقوقهم والممتلكات العامة والخاصة. متمنياً للعراق وشعبه الشقيق كل التقدم والازدهار والتنمية الاقتصادية.

27. رحب المجلس بمبادرة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، التي حثت القوى السياسية على مواجهة الأزمات والخلافات بروح الحوار الوطني تحت سقف الوطن الواحد، والتخلي بالحكمة في معالجة الأحداث.

28. أدان المجلس الاعتداءات الخارجية المتكررة التي تتعرض لها جمهورية العراق، والتي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار فيها، مؤكداً وقوف دول المجلس صفاً واحداً إلى جانب العراق الشقيق، ومشدداً على ضرورة احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

29. جدد المجلس دعمه قرار مجلس الأمن رقم 2107 (2013)، بشأن إحالة ملف الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني إلى بعثة الأمم المتحدة (UNAMI)، وأعرب عن التطلع لاستمرار العراق بالتعاون لضمان تحقيق تقدم في هذه الملفات، ودعوة العراق والأمم المتحدة لبذل أقصى الجهود بغية التوصل إلى حل تجاه هذا الملفات، ولاسيما استكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة 162.

العراق:

24. أكد المجلس الوزاري على مواقفه وقراراته الثابتة بشأن العراق، مؤكداً أهمية الحفاظ على سلامة وحدة أراضيه وسيادته الكاملة وهويته العربية ونسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية، ومساندته لمواجهة الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة وتعزيز سيادة الدولة وإنفاذ القانون.

25. رحب المجلس بالاتفاقيات التي تم توقيعها على هامش قمة جدة للأمن والتنمية، في 16 يوليو 2022، لربط شبكات الكهرباء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والمملكة العربية السعودية مع العراق.

26. تابع المجلس تطورات الأوضاع في العراق وأكد دعمه لكل ما من شأنه إنهاء حالة التصعيد الحالية، معرباً عن تعازيه لأسر الضحايا والشهداء العاجل للمصابين، داعياً إلى تغليب لغة الحوار والمصلحة الوطنية على أي اعتبارات أخرى لتجاوز الوضع الراهن الذي يمثل خطورة على استقرار العراق. وأكد على أهمية المحافظة على النسيج الاجتماعي وإحلال السلم والاستقرار، وحماية المواطنين وحقوقهم والممتلكات العامة والخاصة. متمنياً للعراق وشعبه الشقيق كل التقدم والازدهار والتنمية الاقتصادية.

27. رحب المجلس بمبادرة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، التي حثت القوى السياسية على مواجهة الأزمات والخلافات بروح الحوار الوطني تحت سقف الوطن الواحد، والتخلي بالحكمة في معالجة الأحداث.

28. أدان المجلس الاعتداءات الخارجية المتكررة التي تتعرض لها جمهورية العراق، والتي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار فيها، مؤكداً وقوف دول المجلس صفاً واحداً إلى جانب العراق الشقيق، ومشدداً على ضرورة احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

29. جدد المجلس دعمه قرار مجلس الأمن رقم 2107 (2013)، بشأن إحالة ملف الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني إلى بعثة الأمم المتحدة (UNAMI)، وأعرب عن التطلع لاستمرار العراق بالتعاون لضمان تحقيق تقدم في هذه الملفات، ودعوة العراق والأمم المتحدة لبذل أقصى الجهود بغية التوصل إلى حل تجاه هذا الملفات، ولاسيما استكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة 162.

العراق:

24. أكد المجلس الوزاري على مواقفه وقراراته الثابتة بشأن العراق، مؤكداً أهمية الحفاظ على سلامة وحدة أراضيه وسيادته الكاملة وهويته العربية ونسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية، ومساندته لمواجهة الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة وتعزيز سيادة الدولة وإنفاذ القانون.

25. رحب المجلس بالاتفاقيات التي تم توقيعها على هامش قمة جدة للأمن والتنمية، في 16 يوليو 2022، لربط شبكات الكهرباء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والمملكة العربية السعودية مع العراق.

26. تابع المجلس تطورات الأوضاع في العراق وأكد دعمه لكل ما من شأنه إنهاء حالة التصعيد الحالية، معرباً عن تعازيه لأسر الضحايا والشهداء العاجل للمصابين، داعياً إلى تغليب لغة الحوار والمصلحة الوطنية على أي اعتبارات أخرى لتجاوز الوضع الراهن الذي يمثل خطورة على استقرار العراق. وأكد على أهمية المحافظة على النسيج الاجتماعي وإحلال السلم والاستقرار، وحماية المواطنين وحقوقهم والممتلكات العامة والخاصة. متمنياً للعراق وشعبه الشقيق كل التقدم والازدهار والتنمية الاقتصادية.

27. رحب المجلس بمبادرة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، التي حثت القوى السياسية على مواجهة الأزمات والخلافات بروح الحوار الوطني تحت سقف الوطن الواحد، والتخلي بالحكمة في معالجة الأحداث.

28. أدان المجلس الاعتداءات الخارجية المتكررة التي تتعرض لها جمهورية العراق، والتي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار فيها، مؤكداً وقوف دول المجلس صفاً واحداً إلى جانب العراق الشقيق، ومشدداً على ضرورة احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

29. جدد المجلس دعمه قرار مجلس الأمن رقم 2107 (2013)، بشأن إحالة ملف الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني إلى بعثة الأمم المتحدة (UNAMI)، وأعرب عن التطلع لاستمرار العراق بالتعاون لضمان تحقيق تقدم في هذه الملفات، ودعوة العراق والأمم المتحدة لبذل أقصى الجهود بغية التوصل إلى حل تجاه هذا الملفات، ولاسيما استكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة 162.

العراق:

24. أكد المجلس الوزاري على مواقفه وقراراته الثابتة بشأن العراق، مؤكداً أهمية الحفاظ على سلامة وحدة أراضيه وسيادته الكاملة وهويته العربية ونسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية، ومساندته لمواجهة الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة وتعزيز سيادة الدولة وإنفاذ القانون.

25. رحب المجلس بالاتفاقيات التي تم توقيعها على هامش قمة جدة للأمن والتنمية، في 16 يوليو 2022، لربط شبكات الكهرباء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والمملكة العربية السعودية مع العراق.

26. تابع المجلس تطورات الأوضاع في العراق وأكد دعمه لكل ما من شأنه إنهاء حالة التصعيد الحالية، معرباً عن تعازيه لأسر الضحايا والشهداء العاجل للمصابين، داعياً إلى تغليب لغة الحوار والمصلحة الوطنية على أي اعتبارات أخرى لتجاوز الوضع الراهن الذي يمثل خطورة على استقرار العراق. وأكد على أهمية المحافظة على النسيج الاجتماعي وإحلال السلم والاستقرار، وحماية المواطنين وحقوقهم والممتلكات العامة والخاصة. متمنياً للعراق وشعبه الشقيق كل التقدم والازدهار والتنمية الاقتصادية.

27. رحب المجلس بمبادرة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، التي حثت القوى السياسية على مواجهة الأزمات والخلافات بروح الحوار الوطني تحت سقف الوطن الواحد، والتخلي بالحكمة في معالجة الأحداث.

28. أدان المجلس الاعتداءات الخارجية المتكررة التي تتعرض لها جمهورية العراق، والتي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار فيها، مؤكداً وقوف دول المجلس صفاً واحداً إلى جانب العراق الشقيق، ومشدداً على ضرورة احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

29. جدد المجلس دعمه قرار مجلس الأمن رقم 2107 (2013)، بشأن إحالة ملف الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني إلى بعثة الأمم المتحدة (UNAMI)، وأعرب عن التطلع لاستمرار العراق بالتعاون لضمان تحقيق تقدم في هذه الملفات، ودعوة العراق والأمم المتحدة لبذل أقصى الجهود بغية التوصل إلى حل تجاه هذا الملفات، ولاسيما استكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة 162.

سورية:

30. أكد المجلس الوزاري على مواقف مجلس التعاون الثابتة بشأن الأزمة السورية، والحفاظ على وحدة أراضيها، واحترام استقلالها وسيادتها وتحقيق تطلعات الشعب السوري الشقيق، مؤكداً دعمه لجهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي في سورية وفق قرار مجلس الأمن رقم 2254 ومبادئ بيان جنيف 1، ودعم جهود مبعوثها الخاص لسورية غير بيدرسون، متطلعاً بأن تسفر اجتماعات اللجنة الدستورية في سورية عن توافق سريع.

31. أكد المجلس أهمية استمرار كافة الجهود لرفع المعاناة عن الشعب السوري الشقيق، مرحباً بقرار مجلس الأمن رقم 2642 في 12 يوليو 2022، بشأن تمديد تفويض آلية إيصال المساعدات الإنسانية الأممية عبر الحدود من تركيا إلى سورية لمدة 6 أشهر إلى يناير 2023.

لبنان:

32. أكد المجلس الوزاري على مواقف مجلس التعاون الثابتة مع الشعب اللبناني الشقيق وعن دعمه المستمر لسيادة لبنان وأمنه واستقراره، ولل قوات المسلحة اللبنانية التي تحمي حدوده وتقارم تهديدات المجموعات المتطرفة والإرهابية، وعلى أهمية تشكيل حكومة لبنانية، وتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية هيكلية شاملة تضمن تغلب لبنان على أزمتة السياسية والاقتصادية، وعدم تحوله إلى نقطة انطلاق للإرهابيين أو تهريب المخدرات أو الأنشطة الإجرامية الأخرى التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، مشددين على أهمية بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية، بما في ذلك تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق الطائف، من أجل أن تمارس سيادتها الكاملة فلا يكون هناك أسلحة إلا بموافقة الحكومة اللبنانية، ولا تكون هناك سلطة سوى سلطتها.

33. دعا المجلس الوزاري جميع الأطراف اللبنانية لاحترام الدستور والمواعيد الدستورية. والعمل على كل ما من شأنه تحقيق تطلعات الشعب اللبناني الشقيق في الاستقرار والتقدم والازدهار، مشيداً بجهود أصدقاء وشركاء لبنان في استعادة وتعزيز الثقة والتعاون بين لبنان ودول مجلس التعاون، ودعمهم لدور الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي في حفظ أمن لبنان، منوهاً بجهود دولة الكويت الرامية إلى بناء العمل المشترك بين لبنان ودول مجلس التعاون، وبإعلان دولة قطر دعماً المباشر لمرتبات الجيش اللبناني، وعودة سفراء عدد من دول المجلس إلى لبنان.

السودان:

34. أكد المجلس الوزاري على مواقف وقرارات مجلس التعاون الثابتة بشأن أهمية الحفاظ على أمن السودان وسلامته واستقراره وتحقيق تطلعات شعبه الشقيق، ودعم الحوار بين القوى السياسية والأطراف السودانية وإحياء العملية السياسية، وتشجيع التوافق بين الأطراف السودانية، والحفاظ على تماسك الدولة ومؤسساتها، ومساندة السودان في مواجهة التحديات الاقتصادية.

35. عبر المجلس الوزاري عن تعاطف دول المجلس مع شعب السودان الشقيق في كارثة السيول والفيضانات، منوهاً بالمساعدات الإنسانية التي قدمتها دول المجلس في هذا المجال.

ليبيا:

36. أعرب المجلس الوزاري عن القلق بشأن اندلاع الاشتباكات المسلحة مؤخراً في العاصمة الليبية طرابلس بما يهدد أمن وسلامة الشعب الليبي ويقوض استقرار البلاد. وأكد المجلس الوزاري موقف دول المجلس الداعم لدولة ليبيا وللمسار السياسي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما يحفظ أمنها واستقرارها وسيادتها، داعياً كل الأطراف في ليبيا إلى ضبط النفس والتهدئة وتغليب المصلحة الوطنية العليا ووقف الاشتباكات والتصعيد، واعتماد الحوار السياسي لحل الخلافات بما يحفظ لدولة ليبيا مصالحها العليا ويحقق تطلعات الشعب الليبي الشقيق، مؤكداً على ضرورة الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار والحيلولة دون اندلاع موجة عنف جديدة.

37. أكد المجلس الوزاري على قرارات مجلس التعاون بشأن الأزمة في ليبيا وتحقيق الأمن والاستقرار فيها، وضمان سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها ووقف التدخل في شؤونها الداخلية، وخروج كافة القوات الأجنبية والمترتبة من الأراضي الليبية، ومساندة الجهود المبذولة للتصدي لتنظيم (داعش) الإرهابي، ودعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي، وإجراء الانتخابات، وتحقيق تطلعات الشعب الليبي الشقيق.

38. رحب المجلس الوزاري بتعيين عبد الله باثيلي ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، متمنياً التوفيق في إيجاد حل سياسي يتوافق عليه الفرقاء الليبيون.

سد النهضة:

39. أكد المجلس الوزاري أن الأمن المائي لجمهورية السودان وجمهورية مصر العربية هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، ورفض أي عمل أو إجراء يمس بحقوقهما في مياه النيل، مؤكداً على دعم ومساندة دول مجلس التعاون

لكافة المساعي التي من شأنها أن تسهم في حل ملف سد النهضة بما يراعي مصالح كافة الأطراف، مؤكداً على ضرورة التوصل لاتفاق بهذا الشأن وفقاً لمبادئ القانون الدولي وما نص عليه البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في 15 سبتمبر 2021.

باكستان:

40. عبر المجلس الوزاري عن تعاطف دول المجلس مع جمهورية باكستان الإسلامية بشأن كارثة السيول والفيضانات التي اجتاحتها، منوهاً بالمساعدات الإنسانية التي قدمتها دول المجلس في هذا المجال.  
أفغانستان:

41. أكد المجلس الوزاري أهمية استعادة الأمن والاستقرار في جمهورية أفغانستان الإسلامية، والوصول إلى حل سياسي توافقي يأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة مكونات الشعب الأفغاني، بما يحقق تطلعات الشعب الأفغاني الشقيق، ويعود بالنفع على الأمن والسلم الإقليمي والدولي، مجدداً دعوته لسلطة الأمر الواقع إلى تنفيذ التزاماتها بضمن حق المرأة في التعليم والعمل، وحماية الأقليات، وضمان عدم استخدام الأراضي الأفغانية من قبل أي جماعات إرهابية، أو استغلال الأراضي الأفغانية لتصدير المخدرات.

42. أكد المجلس أهمية تكثيف الجهود في سبيل دعم وصول المساعدات الإنسانية لأفغانستان، ورحب في هذا الشأن بنتائج اجتماع لجنة تنسيق المساعدات في مجلس التعاون الذي عُقد في 31 يوليو 2022 في مقر الأمانة العامة وشارك فيه ممثلون عن الجهات الدولية والمانحة.

43. رحب المجلس الوزاري بتعيين روزا أوتونباييفا مبعوثة للأمم المتحدة إلى أفغانستان، متمنياً لها التوفيق.  
الأزمة بين روسيا وأوكرانيا:

44. أكد المجلس الوزاري أن موقف مجلس التعاون من الأزمة الروسية الأوكرانية مبني على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والحفاظ على النظام الدولي القائم على احترام سيادة الدول وسلامتها وأراضيها واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.

45. أكد المجلس الوزاري دعمه لجهود الوساطة لحل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، ووقف إطلاق النار، وحل الأزمة سياسياً، وتغليب لغة الحوار، وتسوية النزاع من خلال المفاوضات.

46. نوه المجلس الوزاري بالمساعدات الإنسانية والإغاثية التي قدمتها دول مجلس التعاون لأوكرانيا.

47. رحب المجلس الوزاري بتوقيع روسيا الاتحادية وجمهورية أوكرانيا على الاتفاق باستئناف تصدير الحبوب من روسيا وأوكرانيا عبر البحر الأسود، الذي تم برعاية الأمم المتحدة وتركيا، وعبر المجلس عن دعمه لكافة الجهود لتسهيل تصدير الحبوب وكافة المواد الغذائية والإنسانية من أوكرانيا للمساهمة في توفير الأمن الغذائي للدول المتضررة.  
الحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى:

48. رحب المجلس الوزاري بانعقاد الاجتماع الوزاري المشترك الأول للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى، مؤكداً حرص دول المجلس على تأسيس شراكة مستقبلية قوية وطموحة مع دول آسيا الوسطى، بناءً على القيم والمصالح المشتركة والروابط التاريخية العميقة بين شعوبهم والتعاون القائم بينهم على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف في شتى المجالات.

49. أكد المجلس أهمية تنسيق المواقف بين الجانبين حيال القضايا الإقليمية والدولية من خلال آليات الحوار الاستراتيجي التي تم تأسيسها في هذا الاجتماع.

50. أكد المجلس على ما تم الاتفاق عليه بشأن التعاون المشترك لتعزيز جهود التعافي الاقتصادي العالمي ومعالجة المضاعفات التي ترتبت على جائحة كوفيد-19، وتعافي سلاسل الإمداد والغذاء والطاقة والأمن المائي وتطوير مصادر وتقنيات الطاقة الخضراء، ومواجهة التحديات البيئية وتغير المناخ والتعليم وتبادل أفضل الممارسات والخبرات في جميع المجالات، وخلق فرص الأعمال ودعم الاستثمار، بما في ذلك من خلال الآليات التجارية والاستثمارية المناسبة لدى الجانبين.

51. ولتحقيق هذه الأهداف تم اعتماد خطة العمل المشترك للتعاون بين مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى للفترة 2023-

2027، بما في ذلك الحوار السياسي والأمني، والتعاون الاقتصادي والاستثماري، وتعزيز التواصل بين الشعوب، وأكد الوزراء اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ السريع لهذه الخطة على الوجه الأكمل، على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف.

## الجدعان: الاقتصاد السعودي أقوى من أي وقت مضى .. التحديات

### أثبتت فعالية رؤية 2030

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 12 صفر 1444 هـ - 08 سبتمبر 2022م

[https://www.aleqt.com/2022/09/07/article\\_2387016.html](https://www.aleqt.com/2022/09/07/article_2387016.html)

قال محمد الجدعان وزير المالية، إن الاقتصاد السعودي بات أقوى من أي وقت مضى، رغم ما واجهه العالم من تحديات خلال الأعوام القليلة الماضية، إذ نما الاقتصاد غير النفطي بنسبة 5.4 في المائة في الربع الثاني عام 2022، بالقيمة الحقيقية مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق كما سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً في الفترة نفسها بنسبة 11.8 في المائة.

كان ذلك خلال كلمته في افتتاح مؤتمر يوروموني السعودية 2022، الذي رعاه أمس واستضافته الرياض تحت شعار "مأسسة الاستثمار والتمويل"، بمشاركة ماجد الحقييل وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ومحمد القويز رئيس مجلس هيئة السوق المالية، ونخبة من كبار قادة الصناعة والخبراء في القطاع المالي على المستويين المحلي والدولي. وناقش المؤتمر ستة موضوعات رئيسية، تشمل: اقتصاد المملكة في سياق التوقعات العالمية، وتغير المناخ وESG، ودور ESG في اقتصاد المملكة، وإضفاء الطابع المؤسسي على سوق العقارات والإسكان واللوجستيات والسياحة والضيافة وREITS، ورقمنة الخدمات المالية، وتنمية رأس المال الاستثماري في المملكة، كما سلط الضوء على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على الاستثمار والتمويل، حيث يمكن للمملكة أن تلعب دوراً رائداً في أسواق رأس المال والاستثمار الدولية.

وأوضح الجدعان أنه وفقاً لصندوق النقد الدولي لعام 2022، من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 7.6 في المائة، حيث تعد المملكة الدولة الوحيدة في مجموعة العشرين التي تمت ترقية توقعات صندوق النقد الدولي لنموها مرتين عام 2022 مع توقع استمرار المعدلات المرتفعة لنمو ناتجها المحلي الإجمالي لعام 2023 وعلى المدى المتوسط. وأشار إلى أن التحديات التي واجهها العالم بما في ذلك المملكة أثبتت خلال العامين الماضيين فعالية رؤية المملكة 2030 خصوصاً في مواجهة الصدمات، حيث تمكنت من التعامل معها ثم بفضل استثمارات البنية التحتية الضخمة التي مكنت من استمرارية الأعمال.

وذلك إضافة إلى سرعة التجاوب واتخاذ القرارات، ما عزز توفير الدعم المناسب في الوقت المناسب ومن ذلك إطلاق حزم التحفيز وتفعيل أدوات الدعم للمواطنين وكذلك للقطاع الخاص إيماناً بأهميته، إذ تهدف المملكة إلى رفع نسبة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65 في المائة بحلول 2030.

وأكد أن المملكة مستمرة في تنفيذ برامج الرؤية ومواصلة الإصلاحات وتوسيع القاعدة الاقتصادية. وفي جانب الحفاظ على استدامة واستقرار المالية العامة ومعدلات النمو الاقتصادي، أوضح أن برنامج الاستدامة المالية يسهم في السيطرة على نسب العجز وتعزيز المركز المالي لمواجهة الصدمات إضافة إلى تقديم عديد من الإصلاحات الهيكلية في عملية إعداد الميزانية العامة للدولة وضبط الإنفاق.

وفيما يتعلق بالاقتصاد المستدام، أكد الجدعان أن المملكة تمضي بخطاً متسارعة نحو مواجهة تحديات التغير المناخي، حيث تستهدف تحقيق الحياد الصفري للانبعاثات بحلول عام 2060، إلى جانب إطلاق حزمة من المبادرات التي ستسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية بأكثر من 278 مليون طن سنوياً.

إضافة إلى زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة بهدف توفير 50 في المائة من إنتاج الكهرباء داخل المملكة بحلول عام 2030، وتنفيذ برامج رفع كفاءة الطاقة والاستثمار في مشاريع التقنيات الهيدروكربونية النظيفة، كما أعلنت المملكة استثمارات بقيمة تزيد على 700 مليار ريال، للإسهام في تنمية الاقتصاد الأخضر، وإيجاد فرص عمل نوعية، وتوفير فرص استثمارية ضخمة للقطاع الخاص، وفق رؤية المملكة 2030.

وفيما يخص إحصاءات سوق العمل، أوضح وزير المالية أن نسبة البطالة بين السعوديين انخفضت إلى أقل مستوياتها

حيث بلغت نحو 10.1 في المائة خلال الربع الأول عام 2022م، مقارنة بنحو 11.0 في المائة خلال الربع الرابع عام 2021، وهو أقل معدل خلال الأعوام العشرة الماضية.

ويبين أن حكومة المملكة تمكنت من السيطرة على نسب التضخم عند مستويات أقل بكثير من أغلب دول العالم، حيث بلغ متوسط معدل التضخم حتى شهر يوليو من هذا العام نحو 2.1 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وذلك بفضل من الله ثم بفضل السياسات التي تبنتها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وبإشراف مباشر وتوجيه من قائد وملهم رؤية المملكة ولي العهد.

وعلى صعيد الإسكان، ذكر أن معدل نسبة التملك للأسر في المملكة ارتفع من 47 في المائة عام 2016 إلى أكثر من 60 في المائة وذلك من خلال تطوير ثلاث آليات الدعم بالشراكة مع القطاع الخاص.

وفيما يخص تطوير سوق مالية متقدمة وهي إحدى ركائز برنامج تطوير القطاع المالي، فقد تم الربط مع "يورو كلير"، مزود خدمات ما بعد التداول في السوق المالية السعودية، من خلال شركة مركز إيداع الأوراق المالية "إيداع"، وذلك ضمن أهداف برنامج تطوير القطاع المالي لتوسيع قاعدة المستثمرين، وتأمين متطلبات تمويل الدين المحلي للمملكة، ودعم تنمية السوق الثانوية، إضافة إلى إطلاق خدمة اتفاقية إعادة الشراء وتسويتها لتلبية الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وأعضاء المقاصة.

وأشار وزير المالية إلى إطلاق برنامج تطوير القطاع المالي استراتيجيية التقنية المالية التي تسعى لمواكبة التطور المتسارع وتحقيق قفزات نوعية في مجال الخدمات المالية تتواءم مع التطور المتواصل في الأعمال والخدمات في المملكة حيث تسعى الاستراتيجية لزيادة عدد شركات التقنية المالية العاملة في المملكة إلى 230 شركة، وزيادة حصة المعاملات غير النقدية إلى 70 في المائة بحلول عام 2025.

ويبين أن عدد شركات التقنية المالية المصرح لها ارتفع من شركتين عام 2018 إلى 59 شركة حتى النصف الثاني من هذا العام، إضافة إلى تحقيق الاستثمار الجريء في المملكة خلال النصف الأول من عام 2022، نموا بنسبة بلغت 244 في المائة مقارنة بالنصف الأول من عام 2021، متجاوزا إجمالي الأموال المستثمرة في الشركات الناشئة السعودية في كامل عام 2021، باستثمارات قياسية بلغت مليارين و190 مليون ريال.

من جانبه، قال رئيس مجلس هيئة السوق المالية إن سوق الأسهم السعودي فتحت للمستثمرين الأجانب وتم إدراجها في المؤشرات العالمية، ما أدى إلى وصول قيمة الاستثمارات الأجنبية في السوق السعودية إلى 400 مليار ريال، مؤكدا أن المبادرات والاستراتيجيات التي تمت خلال الفترة الماضية مجتمعة هي ما جعلت عنوان مؤتمرننا اليوم في غاية الأهمية. وأوضح أن المملكة خرجت من جائحة فيروس كورونا كوفيد - 19، أفضل حالا وأداء من أغلب دول العالم، حيث شهدت دول العالم انخفاضا في النشاط وتباطؤا في النمو، بينما تشهد المملكة ارتفاعا في النمو الاقتصادي.

ويبين أن التوقعات تشير إلى أن اقتصاد المملكة سينمو بمعدل 7.6 في المائة العام الحالي، ما سيجعله من بين أعلى عشرة اقتصادات نموا خلال العام الحالي، ولا بد أن تستمر وتتواصل وتستدعم لتحقيق أحد أهم أهداف رؤية المملكة 2030، لتكون المملكة من أكبر 15 اقتصادا في العالم بحلول عام 2030.

ولتحقيق هذه الأهداف الطموحة، ذكر أنه لا بد من بناء قطاعات اقتصادية جديدة بالكامل، ما يستلزم تكثيف معدلات الاستثمار في اقتصادنا الوطني، الذي قد نشهد معه لأول مرة تحول المملكة من بلد مصدر للأموال إلى بلد مستورد للأموال.

وأشار إلى أن المملكة قد أطلقت عددا من البرامج والمبادرات الوطنية خلال الفترة الماضية التي من شأنها تعزيز الاستثمار في الاقتصاد المحلي، ومن بينها "برنامج تطوير القطاع المالي" وبرنامج "صندوق الاستثمارات العامة" وغيرها من برامج تحقيق الرؤية، إلى جانب إطلاق عدد من الاستراتيجيات الداعمة مثل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار وبرنامج "شريك" الذي تم إطلاقهما العام الماضي.

## الاغتراب الوظيفي

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 صفر 1444 هـ - 08 سبتمبر 2022م

<https://www.alriyadh.com/1970763>

### محمد الحمزة

الاغتراب ظاهرة نفسية واجتماعية في آن واحد، وهي ليست مقتصرة على الجانب التنظيمي والإداري فحسب؛ كون الاغتراب يُعبر عن حالة نفسية تعترى الإنسان جرّاء عدد من الظواهر أو القضايا أو الأحداث والمشكلات التي تطفو على أسطح البيئة المحيطة به والمجتمع الملازم له.

مفهوم الاغتراب الوظيفي (Work Alienation) وكذلك مفهوم (الاغتراب التنظيمي)؛ كلا المفهومين صحيح وهي رائجة في البحوث والدراسات العلمية الإدارية، ومن منظور سلوكي؛ يُشير الاغتراب إلى: شعور الفرد بانفصال ذاته عن البيئة الاجتماعية المحيطة به. في حين أن الاغتراب الوظيفي يشير إلى: اختلاف شعور الفرد العامل، عن باقي الأفكار والمشاعر النابعة من الأفراد العاملين الآخرين المحيطين به في بيئة العمل، وذلك نظراً إلى اختلاف نظراته وفكره ورواه، عن الأفكار والقيم (الاجتماعية أو الخلقية أو الاقتصادية أو غيرها من القيم المهنية)، التي يلتزم بها باقي أفراد المجتمع الوظيفي.

مشكلة الاغتراب لدى أفراد المجتمع الوظيفي قد تنحصر في عدة دوائر مهنية ووظيفية، فتؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث وتفاقم هذه المشكلة، وصعوبة السيطرة عليها من قبل الإدارة العليا وباقي الإدارات المعنية، ومن جملة الأسباب؛ قلة الرواتب والأجور، والحوافز المالية وكذلك الدوافع المعنوية للعمل. وكذلك عدم تقديم المساعدة بين أفراد المجتمع الوظيفي، وأنانية بعض الموظفين في نقل الخبرات وتقاسم المعارف، لأسباب متعددة؛ جميعها تنصب في بوتقة الدائرة النفسية والسلوكية. ومن الأسباب كذلك عدم السيطرة على مشكلات سوء الفهم بين فرق وجماعات العمل، سيما في البيئة ذات التنوع الثقافي والعنقي والنوع الاجتماعي.

ومن العوامل المسببة للاغتراب؛ ممارسة بعض السلوكيات الخاطئة وغير الأخلاقية من قبل الأفراد، بما فيهم الإدارة العليا ورؤساء الأقسام والوحدات الإشرافية، مثل: الغش والكذب، وخيانة الأمانة بصورها المتعددة، وعدم الاحترام (المباشر وغير المباشر) للمرؤوسين. ومنها إجبار وقسر بعض الأفراد العاملين على العمل في أقسام ووحدات إدارية، لا علاقة لها لا من بعيد ولا من قريب، بطبيعة مؤهلات ومهارات أولئك الأفراد، وذلك إما من باب التدوير الوظيفي مثلاً، أو لسد شواغر وظيفية مؤقتة، أو غير ذلك ما سبق من الأسباب. وقمع أفكار المرؤوسين والحد من حرية التعبير عن آرائهم وأفكارهم المتعلقة بالعمل، وبالتالي عدم المشاركة في صنع القرارات.

لاحتواء هذه المشكلة والسيطرة عليها من قبل القادة وصناع القرار في المنظمات وجهات العمل؛ لا بد من مراجعة سياسة التعويضات والرواتب والأجور المالية والتحفيزات المعنوية، وباقي الامتيازات المعطاة للأفراد العاملين. وتشجيع وتخليق الأفكار والأجواء الإيجابية حول العمل والبيئة التنظيمية. دعم اللقاءات الرسمية وغير الرسمية، بين أطراف أعلى الهرم التنظيمي وأدناه، أي بين الإدارة العليا والرؤساء والمرؤوسين. تشجيع عملية التفاعل الاجتماعي والتي تعني اللقاءات غير الرسمية بين المجتمع الوظيفي في بيئة العمل. وضع الموظف المناسب في المكان المناسب، وذلك استناداً إلى اختصاصه ومؤهلاته العلمية، وجدارته وخبراته العملية.

حدوث مشكلة (الاغتراب الوظيفي)؛ سوف يؤثر بصورة سلبية في إنتاجية القوى العاملة والموارد البشرية؛ وذلك بفعل عزلتهم أو انطوائهم عن باقي أفراد المجتمع الوظيفي، فضلاً عن المشاعر السلبية والقوى النفسية الباطنة لديهم، والتي لا تُرى بالبصر والعين المجردة، كما أن الحالات المتكررة للاغتراب الوظيفي في نفس الجهة أو المنظمة أو نفس القسم أو الوحدة الإدارية؛ سوف تؤدي بنسبة احتمالية كبيرة إلى انتقال هذه المشكلة إلى باقي الأفراد من الموظفين (ولا سيما أولئك

الذين يتشابهون في الظروف والمشكلات التي تواجههم في بيئة التنظيم؛ مما يؤدي بشكل تلقائي إلى تفشي هذه المشكلة، وبالتالي تفاقمها كعضلة في المؤسسات والمنظمات.



## ما وراء وسائل التواصل الاجتماعي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 12 صفر 1444 هـ - 08 سبتمبر 2022م

<https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2114030>

### مي خالد

إننا نعيش في عالم تلعب فيه وسائل التواصل الاجتماعي، دوراً حاسماً في تشكيل هويات شبابنا وتشكل نفسياتهم ووعيهم العقلي كذلك.

يقضي الشخص العادي حوالي 147 دقيقة من يومه على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وفقاً للدراسة التي أجريت هذا العام 2022، وبالتالي فإن ما نراه على وسائل التواصل مضمّن في عملية تفكيرنا.

على سبيل المثال لا الحصر سلسلة الجرائم التي جرت في الأشهر الأخيرة، وأشعلت وسائل التواصل الاجتماعي بدءاً بتويتير وليس ختاماً باليوتيوب، حيث يقتل الشاب الفتاة التي خطبها ورفضته داخل الجامعة ثم يحاول هو الانتحار بدوره، وابعدهم نجح بالفعل في الانتحار، فعدد حلقات السلسلة الإجرامية حتى الآن أربع قابلة للزيادة، ثلاث منها وقعت في مصر وواحدة في الأردن.

كيف حدث هذا؟ كيف اتفقوا على القتل؟!

يلعب ما ينشره أحدنا عبر الإنترنت، تغريدة أو تعليقاً أو مشاركة، دوراً مهماً في تحليل شخصيته. مثلما ندندن الأغاني التي نسمعها في خلفية المحتوى المعروف علينا طوال اليوم، الخوارزمية المصممة في وسائل التواصل الاجتماعي هي معرفة كيف وأين وماذا تريد، يتم تعديل جميع الإعلانات وفقاً لشغفك وفضولك.

نظراً لأنه يتم تلبية جميع رغباتك، تعود مراراً وتكراراً للشعور بها.

فجأة أصبحت جميع المنشورات مرتبطة بما تشعر به.

الهدف أن يتم تخصيص محركات البحث داخل التطبيقات بالكامل لإبقائنا على التطبيق لفترة أطول. لكن ذلك يتسبب في أن نشعر بأن مشاعرنا السلبية تزداد مع طول مدة الاستخدام.

يزيد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من الاكتئاب بين الشباب والمراهقين مما يتسبب في المزيد من إيذاء النفس والقلق وحتى الأفكار الانتحارية.

إن الحاجة إلى أن يقارن الشخص حياته عبر الإنترنت باستمرار بتوقعات لا مثيل لها تخلق فراغاً يفترض أنه مليء «فقط» بالأشياء التي يرونها على الإنترنت.

وليس لدي أدنى شك أن القتلة في القضايا أعلاه، كانوا يهددون الضحايا عبر الفيس بوك ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى. لأنهم يراقبون عبر هذه التطبيقات ويتحسرون لأنهم يعشن حياة جيدة ويقضين وقتاً ممتعاً دونهم! مما زاد أحقادهم. وهذه إحدى مشكلات الخصوصية على هذه التطبيقات.

لكن وبالرغم من كل شيء وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر واحدة من الأماكن الرائعة لتأسيس المشاريع، وتمكننا من التواصل مع الأهل والأصدقاء في أي وقت.

ويمكن لأي شيء أن يكون نعمة إذا أحسنا استغلاله ويمكنه أن يكون نقمة.



## كاريكاتير



الرياض  
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض  
الخميس 12 صفر 1444 هـ -  
08 سبتمبر 2022م

<https://www.alriyadh.com/1970784>

الإلكترونية  
الاقتصادية  
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية  
الخميس 12 صفر 1444 هـ -  
08 سبتمبر 2022م

[https://www.aleqt.com/2022/09/08/article\\_2387671.html](https://www.aleqt.com/2022/09/08/article_2387671.html)